

مصر

تعديك دستوري وشيك: السياسي رئيساً حتى 2020 من دون انتخابات؟

مصادر لـ«الأخبار» تحدثت عن وجود رؤية تشمل تعديلات واسعة لمواد الدستور هي بمثابة «ثورة»، إذ إنها تتضمن مواد عدة تضمن توسيع صلاحيات الرئيس وتمديد حقه في الترشح مرات عدة، وليس مرتين فقط، كما هو ممكن الآن. هذا إضافة إلى تعديلات على المواد الخاصة بالبرلمان والسلطة القضائية لتطويع الصياغات الجديدة مع القوانين التي أقرها الرئيس مؤخراً، ومن بينها حقه في اختيار رؤساء الهيئات القضائية مع مواد الدستور في صيغته الجديدة.

كذلك تتضمن التعديلات المقترحة توسيع سلطات الرئيس في القضاء، وفي اتخاذ قرارات منفردة، فضلاً عن زيادة مدة تمديد حالة الطوارئ من دون اللجوء إلى استفتاء شعبي والاكتماء بالحصول على موافقة البرلمان والحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وتشمل أيضاً تنفيذ مطلب عدد من نواب البرلمان بعدم إلزام المجلس بإرسال مشاريع القوانين إلى مجلس الدولة لمراجعتها دستورياً والاكتماء بالمشاريع المقدمة من الحكومة التي سيتم إرسالها بشكل تلقائي لمراجعة مدى توافقها مع مواد الدستور.

وتتضمن التعديلات المقترحة تكريس حق البرلمان في إقالة الحكومة والموافقة على تعيين الوزراء الجدد، بحيث يظل هذا من حق رئيس الجمهورية مع إمكانية أن يكون البرلمان شريكاً في القرار في حال رفضت الأغلبية البرلمانية برنامج الحكومة أو طلبها سحب الثقة منها لضعف الأداء أو لأي سبب يتفق عليه النواب، مع إلغاء الالتزامات الدستورية تجاه الصحة والتعليم والبحث العلمي التي يتضمنها الدستور في صيغته الحالية.

وستؤدي التعديلات الدستورية الجديدة في حال إقرارها إلى تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب، إضافة إلى اللوائح الخاصة بالهيئات القضائية.

اتفاقية التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، إذ تلقى التعديلات رفضاً حاسماً من كتلة المعارضة مقابل ترحيب من ائتلاف الأغلبية الذي سيبدأ طرح مناقشتها خلال الأيام المقبلة. يتراقق ذلك مع تهديد إعلامي مستند إلى ضرورة الموافقة على التعديلات باعتبارها ضرورة لمواجهة الإرهاب وسط مخاوف من نسب المشاركة في التصويت على الاستفتاء، علماً بأنه لا يوجد نص دستوري يحدد نسبة مشاركة محددة لاعتبار التعديلات الدستورية نافذة، فيما يبقى الشرط الوحيد لنفاذها موافقة أكثر من 51% ممن يتوجهون إلى صناديق الاقتراع. وتتواصل قيادات «دعم مصر» مع الأجهزة المختلفة من أجل الانفاق على صياغة التعديلات التي ستكون على أولوية عمل البرلمان مع عودته إلى الانعقاد بداية تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، مع الاستعداد لإجراء انتخابات المحليات بدلاً من الانتخابات الرئاسية في النصف الأول من العام المقبل، على أن يتم تقليص الصلاحيات الواسعة التي حصلت عليها المجالس البلدية في دستور 2014.

(أفب)



تبدو الانتخابات الرئاسية التي من المفترض أن تنعقد في أيار/ مايو 2018 في هبة الريح، إذ إن تعديلات دستورية وشيكة قد تشمل إطالة مدة الرئاسة الحالية لتكون ست سنوات بدلاً من أربع، وتوسيع من صلاحياتها

القاهرة - جلال خيرت

تبدو التعديلات الدستورية أوسع من المتوقع حتى الآن، إذ إن قرارات الأجهزة التي سيتم نقلها إلى البرلمان المصري خلال الأيام الآتية تتضمن العديد من المقترحات، من بينها مقترح عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في أيار/ مايو المقبل، وتضمين الاستفتاء الدستوري المتوقع بداية 2018 مادة تضمن بقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيساً حتى 2020، بحيث يتم تطبيق إطالة مدة ولاية الرئيس لتكون ست سنوات، وهي المدة التي تم التوافق عليها بشكل نهائي كولاية للرئيس.

لا يتوقف الحديث في أروقة النظام عن التعديلات الدستورية. تعديلات قد تكون أولى مهمات الهيئة الوطنية للانتخابات التي نص الدستور على أن تكون جهة الاختصاص في إجراء أي انتخابات أو استفتاءات خلال السنوات المقبلة. وجرى التوافق على أن تتضمن التعديلات مواد كثيرة، من بينها مدة ولاية الرئيس، بحيث تمر جميع التعديلات دفعة واحدة خلال الاستفتاء. ومن المقرر أن تتم الصياغة النهائية للتعديلات من قبل البرلمان عبر «ائتلاف دعم مصر» الذي بدأ نوابه بالترحيب بمقترح التعديلات من دون أن يطرح رسمياً على النواب في اجتماعاتهم حتى الآن. ويتوقع أن تمر التعديلات بحالة الجدل نفسها التي صاحبت تمرير

في استخدام حقوقها النابعة من القانون الدولي، سواء داخل حدودها أو خارجها، في حال بروز أي تهديد إرهابي». وأضاف القول: «نتابع الوضع هناك (في إلب) عن كثب؛ فكما تعلمون سيطرت مجموعات متطرفة عليها في الأونة الأخيرة»، موضحاً أن تركيا تتخذ كافة التدابير الضرورية على حدود ولاية هاتاي لمواجهة أي تهديد محتمل.

ويأتي حديث بلديم بعد يوم واحد من إعلان وزير الجمارك التركي أن السلطات سوف تحد من حركة السلع



**أعلنت انقرة
مصادرة طائرات مسيّرة
قبل دخولها معبر
باب الهوى**



غير الإغاثية عبر معبر باب الهوى إلى إلب، لكونها تخضع لسيطرة «تنظيم إرهابي». وشهد أمس تطوراً لافتاً على المعبر نفسه، إذ أعلنت الجمارك التركية ضبط 4 طائرات مسيّرة عن بعد و68 جهازاً إلكترونيًا في معبر جلوة غوزو، بعدما اشتبه مفتشو الجمارك في تصرفات سائق إحدى الشاحنات المحملة بالسماد الزراعي. وأشارت إلى أنه جرى فتح تحقيق في الحادث «لعدم وجود أي فواتير نظامية لها، وكونها غير مسجلة في النظام التركي الخاص بالطائرات المسيّرة عن بعد».

(الأخبار)



منطقتي عفرين وإلب بعد الاجتماع الأمني الأخير في قصر شانقايا، قال إنه «لا تغييرات في سياسة تركيا الأمنية»، مشدداً على أنها «لن تتردد

فلسطين

«فصائل غزة» تجتمع بفريق، دحلان في القاهرة

ظل الأزمة الخليجية، لما سيشكله ذلك من إحراج لـ«حماس» بسبب تحالفها مع قطر.

في سياق متصل، قدمت «حماس»، أمس، تعزية إلى «جمهورية مصر العربية بضحايا حادث السير المؤسف في مدينة الإسكندرية». وقال المتحدث باسم الحركة حازم قاسم في تصريح صحفي، إن «حماس تشارك الشعب المصري الشقيق مشاعره إزاء هذا الحدث الحزين».

إلى ذلك، نُقل عن مواقع إسرائيلية أن التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل استؤنف قبل أيام، لكن مع تحفظ السلطة على الإعلان الرسمي عن هذه الخطوة.

(الأخبار)

بجانب هؤلاء، ثمة أعضاء من اللجنة الاستشارية التابعة لـ«التكافل» غادروا لبحث قضايا عدة تتعلق بتخفيف الحصار عن غزة، وخاصة أن من بينهم ممثلين عن لجان: الصحة، التعليم، القروض، المشاريع والكهرباء، على أن يشكل كل منها فرقة فنية بعد عودتهم إلى غزة. والزيارة التي ستستغرق أسبوعاً كاملاً، وفق مصادر إعلامية فلسطينية، سيلتقي خلالها الوفد مسؤولين فلسطينيين ومصريين لبحث التفاهات الأخيرة في القاهرة. وفي انتظار الوفد القيادي في «فريق دحلان» سمير المشهراوي، الذي كان من المقرر أن يزور غزة لكن زيارته تأجلت أكثر مرة، كما تقرر ألا يزور الوفد المذكور دولة الإمارات حالياً في

مرة جديدة، يُفتح معبر رفح على الحدود بين قطاع غزة ومصر، لسفر قياديين فلسطينيين بصورة خاصة، بعد خمسة أشهر من إغلاقه في وجه الغزيين. هذه المرة سُمح لنحو 17 مسؤولاً من الفصائل وحكوميين بالسفر يوم أمس، إلى القاهرة. وهذا الوفد يمثل «اللجنة الوطنية للتنمية والتكافل الاجتماعي»، ويضم القياديين إسماعيل الأشقر وصالح البردويل عن حركة «حماس»، والقيادي خالد البطش عن «الجهاد الإسلامي»، وعن «التيار الإصلاحي لحركة فتح» (فريق دحلان) أشرف جمعة وماجد أبو شمالة، وعصام أبو دقة عن «الجبهة الديموقراطية»، والقيادي أسامة أحمد عن «الجبهة الشعبية».

المحافظة أعلى معدلات التقرم بين الأطفال على مستوى العالم»، إذ يعاني «ثمانية من أصل عشرة أطفال في المحافظة من سوء التغذية المزمن»، وفق «يونيسف».

ويشير الخبراء إلى أن الطفل الذي يعاني من سوء التغذية معرض بشكل أكثر للإصابة بالكوليرا. وهذا ما أكدته المتحدث باسم المنظمة في اليمن، محمد الأسعدي، الذي قال في حديث إلى «الأخبار» إن «نصف حالات الإصابة بالكوليرا هي من الأطفال»، وإن الوباء يشكل «خطراً على الأطفال الذين يعانون سوء التغذية على وجه التحديد». وفي هذا السياق، تشير منظمة «أنقذوا الأطفال» الدولية، إلى أن «طفلاً يمينياً واحداً يصاب بالكوليرا كل 35 ثانية». وحذرت المنظمة، الأسبوع الماضي، من أن «أكثر من مليون طفل في اليمن عرضة للموت أكثر من غيرهم بثلاثة أضعاف في حال إصابتهم بالكوليرا»، مشيرة إلى أن «أنظمة المناعة لدى هؤلاء الأطفال أضعفها سوء التغذية الحاد». وأواخر الشهر الماضي، حذرت الأمم المتحدة من أن 80 في المئة من الأطفال في اليمن بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، وأن حالتهم تتدهور «في ظل أسوأ تفش لوباء الكوليرا في العالم وسط أكبر أزمة إنسانية عالمية».

بسبب سوء التغذية وأمراض يمكن الوقاية منها». وبحسب المنظمة، التي تُعنى بالأطفال، فإن 2,2 مليون طفل يمضي تحت سن الخامسة يعانون سوء التغذية الحاد، بينهم نحو نصف مليون يطاولهم سوء التغذية «الحاد الشديد» (SAM)، وذلك في زيادة كبيرة «تصل إلى 200 في المئة مقارنة بعام 2014»، ما ينذر بـ«خطر وقوع البلاد في مجاعة».

وتعتبر محافظة صعدة من ضمن المحافظات الخمس الكبرى التي تسجل أعلى معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال، في حين «تسجل

